TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/44/SC.1/L.3
21 October 1997
ARABIC
Original: FRENCH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والأربعون
جنيف، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

اللجنة الأولى للدورة

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

موجز الرئيس

١- أنيطت باللجنة الأولى للدورة في أثناء الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية مهمة مناقشة البند ٤ من بنود جدول الأعمال المعنون "التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً".

٢- واستندت المناقشات التي شاركت فيها وفود عديدة إلى طبعة عام ١٩٩٧ من التقرير عن أقل البلدان نمواً (TD/B/44/6)، الذي قدمه الأمين العام للأونكتاد والذي كان محل ثناء جماعي من حيث نوعيته وصلته بالموضوع.

٣- وكشفت المناقشات عن تحسن نسبي في حالة عدد كبير من أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٦. فقد أدى النمو إلى زيادة في دخل الفرد، لا سيما في بعض أقل البلدان نمواً في أفريقيا، مما يشكل انعكاساً في اتجاه بدأ في مطلع العقد الماضي. وتعزى هذه الحالة إلى عوامل خارجية، مثل استمرار مستوى أسعار بعض السلع التي لا تزال تشكل الصادرات الرئيسية المدرة للإيرادات في أقل البلدان نمواً، كما تعزى إلى عوامل داخلية ناشئة عن سياسات الإصلاح التي تتبعها أقل البلدان نمواً في الوقت الحاضر في مسائل مثل التضخم، واسعار الصرف، والمالية العامة. ولا تزال البيئة الإقليمية أيضاً تقوم بدور هام: فقد استفادت أقل البلدان نمواً في آسيا مما بلغها من الآثار الناشئة عن الدينامية الاقتصادية للمنطقة.

٤- وعلى الرغم من أن الحالة بدت مشجعة إلا أن جميع الوفود أعربت عن اعتقادها بأنه لم يحرز إلا القليل من التقدم. وأكدت وفود أقل البلدان نمواً مدى تعرض العديد منها حتى الآن للتهميش في التحرك الاقتصادي العام في اتجاه العولمة. ولا بد للحالة الاقتصادية في أقل البلدان نمواً من أن تستمر في التحسن، كما لا بد لأقل البلدان نمواً من الاستفادة من الاستمرار المحتمل للعوامل آنفة الذكر، ولكن ذلك ليس من شأنه إلا أن يبرز الحاجة إلى وجود بيئة محلية وخارجية مؤاتية. ومن بين الموضوعات التي أثيرت في هذا الصدد ما يلي:

(أ) مسألة الديون. لاحظ العديد من الوفود بعين القلق أن حالة الديون في أقل البلدان نمواً مستمرة في التدهور، وأن خدمة الديون وحدها تمتص نسبة مفرطة من مواردها من العملات الأجنبية التي لا تزال محدودة. ووصفت وفود أقل البلدان نمواً المديونية المفرطة بأنها عقبة رئيسية في طريق التنمية في بلدانها وفي طريق جهودها التي تبذلها لتخفيف حدة الفقر. وحيَّت جميع الوفود مبادرة البلدان الفقيرة شديدة المديونية التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأكد العديد من وفود أقل البلدان نمواً ووفود البلدان النامية أن معايير الأهلية، والمشروطية، والجدول الزمني المرتبطة بتلك المبادرة ينبغي تطبيقها تطبيقاً يتسم بالمرونة وليس بالتشدد وذلك بغية تمكين أكبر عدد ممكن من أقل البلدان نمواً من الاستفادة منها على وجه السرعة. وأشارت وفود من البلدان المتقدمة النمو إلى أن تطبيق هذه المبادرة يتطلب تعزيزاً لموارد المؤسسات المالية الدولية (التي جرى التأكيد بأنها تتحمل وحدها المسؤولية عن هذا البرنامج)؛ وقال أحد وفود البلدان المتقدمة النمو إنه على استعداد للمساهمة.

(ب) تدني المساعدة الإنمائية العامة الموجهة إلى أقل البلدان نمواً. أكدت وفود تمثل بلداناً من أقل البلدان نمواً أن البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية العامة لم تحقق هدف برنامج العمل للتسعينات، وهو تخصيص ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية العامة لأقل البلدان نمواً، غير أن هناك استثناءات قليلة من ذلك، كما أكدوا أن المساعدة الإنمائية العامة قد انخفضت بالقيمة الحقيقية خلال السنة فبلغت ٠,٠٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة. ورأت وفود أقل البلدان نمواً أن هذا الانخفاض يشير إلى نقص في تأييد المجتمع الدولي للتنمية الاقتصادية والسياسات الإصلاحية في أقل البلدان نمواً، سيما أن المساعدة الإنمائية العامة سارت في اتجاه يميل إلى تفضيل المساعدة الإنسانية الطارئة على التنمية الطويلة الأجل. وذكَّر وفد بلد من البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية العامة الاجتماع بظروف الميزانية التي جعلت من المتعذر بلوغ الهدف في الوقت الحاضر. وأعلن وفد بلد آخر من البلدان المتقدمة النمو المانحة للمساعدة الإنمائية العامة استعداد حكومته لإيلاء أولوية لأقل البلدان نمواً في سياسة المساعدة الإنمائية التي تنتهجها.

٥- وبعبارة عامة، إن صعوبة الحصول على تمويل بشروط ميسرة اعتبر عقبة بارزة في طريق تحسين القدرة على التصدير ومتابعة الإصلاح الهيكلي.

- الوصول إلى السوق. رأت وفود أقل البلدان نمواً أن فرص وصول بلدانها إلى الأسواق العالمية لا تزال ضئيلة للغاية، رغم التحسن في مجال واحد. وشجبت استمرار الحواجز التعريفية واستمرار التهديد بزيادة التعريفات، وتدهور نظم الأفضليات، واستخدام تدابير وقواعد مكافحة الإغراق، ولكنها أعربت في الوقت نفسه عن الأمل في أن يمكن لأقل البلدان نمواً أن تتمتع، في إطار نظام الأفضليات التجارية المعمم، بمعاملة لا تقوم على أساس التماثل بل على أساس الأفضليات في مجالات مثل منتجات الأغذية والزراعة،

والنسيج، والملابس والجلود، والمنتجات الصناعية المدارية. وأُشير أيضاً إلى أن اتفاقات جولة أوروغواي تضمنت عدداً من الإعفاءات وحالات المعاملة التفضيلية لأقل البلدان نمواً التي قد تمكّن هذه البلدان من التوريد إلى أسواق "مخصصة" والمحافظة على ميزتها النسبية في الأسواق التقليدية. وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تسعى بنشاط إلى الاستفادة بدرجة أكبر من ترتيبات الأفضليات المعتمدة لصالحها. وتكلم وفد إحدى البلدان المستوردة الرئيسية عن قلة الاهتمام التي تبديها أقل البلدان نمواً بترتيبات الوصول إلى السوق التي أتيحت لها مؤخراً. وعلّق وفد أحد البلدان المتقدمة النمو أيضاً قائلاً إن أقل البلدان نمواً لم تستفد دائماً بالقدر الذي كان مأمولاً فيه أصلاً من ترتيبات الوصول إلى السوق على أساس الأفضليات، غير أن تدهور هذه الترتيبات لا يعني في الوقت نفسه إخراج أقل البلدان نمواً إخراجاً مباشراً وتاماً من الأسواق المعنية. ويبدو أن الحل الأفضل في الأجل الطويل هو أن تصبح أقل البلدان نمواً أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وارتأت بضعة وفود أن زيادة القدرة على التوريد تعتبر ضرورية لأقل البلدان نمواً، وطلب إلى الأونكتاد أن يُقدم مساعدة تقنية لذلك الغرض.

٦- وأعلن عدد من وفود البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أنها تعتزم تقديم عروض مستقلة إلى أقل البلدان نمواً للوصول إلى السوق، وذلك في الاجتماع القادم الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً الذي سيعقد برعاية منظمة التجارة العالمية. غير أن أحد الوفود أشار إلى أن الوصول إلى السوق يشكل جانباً من جانبي جدول أعمال هذا الاجتماع، معتبراً أن التعاون التقني هو الجانب الآخر. وهنأت الوفود بالإجماع الأمانة على مشاركتها النشطة في الأعمال التحضيرية للاجتماع المذكور وأعربت عن الأمل في أن تقوم هذه الأمانة بدور هام في الاجتماع نفسه وفي تنفيذ التوصيات التي يتوقع أن ينتهي إليها. ودعت بضعة وفود إلى مراعاة الحد الأقصى من الثبات في أوساط مختلف المنظمات الدولية التي تضطلع بمسؤوليات في هذا المجال. وأعرب أحد الوفود عن الأسف لأن الدول الأعضاء في الأونكتاد لم تشارك في الأعمال التحضيرية لذلك الاجتماع، وقال إن المناقشة المناسبة للمسائل المتصلة بأقل البلدان نمواً تقتضي مشاركة جميع الأطراف المعنية فيها.

(أ) اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على فرص الوصول إلى التكنولوجيا. أكدت بضعة وفود أن تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد مؤخراً أظهر وجود زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإن أقل البلدان نمواً لا تمثل إلا أقلية ضئيلة بالمقارنة مع البلدان النامية من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا تستفيد بوجه عام من دائرة الربط الفعلي بين نمو الصادرات وتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر.

(ب) ضرورة قيام أقل البلدان نمواً نفسها، بما فيها تلك البلدان التي شهدت مؤخراً صعوبات سياسية جدية، بمتابعة الإصلاح والسعي إلى الاستفادة إلى الحد الأقصى من المرافق المتوفرة لها.

(ج) الدور الرئيسي للاستقرار المؤسسي والاقتصادي. رحب العديد من وفود أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان بالتأكيد في تقرير هذه السنة عن أقل البلدان نمواً على التدهور المؤسسي والسياسي والاجتماعي. ففي العديد من الحالات، قد يكون النزاع الداخلي والخارجي وتنقل السكان قد ساهم في التدهور المؤسسي والاقتصادي مما أدى إلى أزمة في الزراعة، وهدم للهياكل الأساسية، وتعطل الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الذي فاقم من شدته وجود الألغام البرية. وذكر أن المنازعات في أحد البلدان كثيراً ما تؤدي إلى آثار ضارة بالبلدان المجاورة واقتصاداتها. وأكد وفد أحد أقل البلدا نمواً أن المعونة الغذائية

الطارئة التي يشعر المجتمع الدولي بدافع إلى تقديمها للتخفيف من حدة الآثار المباشرة لهذه الأزمات يمكن أن تؤثر في الأجل الطويل تأثيراً سلبياً على التنمية الزراعية للبلدان المعنية. وقالت بعض وفود أقل البلدان نمواً التي عانت مؤخراً من هذا التدهور إن هذا التدهور يمكن صده، ولكن لا بد من استعادة السلام المحلي والخارجي، وإقامة المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه في هذا المجال. ورأى وفد أحد البلدان المتقدمة النمو أن تقليص الإنفاق العسكري ومنع نشوب النزاعات يمكن أن يساعد في رد خطر التدهور.

٧- وكشفت البيانات والآراء المتبادلة بشأن البند ٤(أ) من جدول الأعمال عن وجود توافق في الآراء بشأن أهمية قطاع الزراعة في أقل البلدان نمواً جميعها، هذا القطاع الذي يعتبر المصدر الرئيسي لديها لفرص العمل والتصدير والدخل، وهذا يعني توسعاً الأهمية الرئيسية للإصلاحات في هذا المجال. وجرى التشديد أيضاً على المساهمة الواضحة لهذا القطاع في الأمن الغذائي لأقل البلدان نمواً، إضافة إلى أوجه الترابط بينه وبين التنمية الاجتماعية، لا سيما التعليم والصحة.

٨- ووصف عدد من وفود أقل البلدان نمواً الصعوبات التي تواجهها قطاعات الزراعة لديها وهي: ارتفاع الأسعار المحلية في أعقاب تحرير هذا القطاع فيما بقيت الأسعار الدولية مستقرة؛ وقدم نظم ملكية الأراضي؛ والعجز عن الوصول إلى التكنولوجيات والمدخلات الحديثة؛ وقلة الأموال المتوفرة للزراعة؛ وصعوبات الوصول إلى الأسواق الخارجية، هذه الصعوبات التي تعزوها هذه البلدان إلى تدهور نظم الأفضليات الممنوحة من قبل البلدان المستوردة وإلى الاتحادات الاقتصادية والجمركية، واستمرار وجود الحواجز الجمركية، والدعم الذي يقدم في البلدان المتقدمة النمو (هذا الدعم الذي تخلت عنه أقل البلدان نمواً)، ومعايير الصحة والحجر الصحي. وحاول وفد إحدى البلدان المتقدمة النمو جاهداً أن يبين أن هذه المعايير، التي ليست حواجز خفية، هي معايير مشروعة، وقال إن حكومته ساعدت أقل البلدان نمواً في جعل منتجاتها الزراعية مطابقة لتلك المعايير. وأشارت وفود من البلدان النامية إلى أن قطاع الزراعة الموجه للتصدير يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في الإمدادات المحلية. وشددت أيضاً على الحاجة إلى هياكل أساسية مناسبة: فعدم وجود إمدادات من الطاقة، وسكك حديدية، وطرق، ومرافق اتصالات، أو وجود عيوب شديدة فيها، يعرقل على نحو خطير تنمية الزراعة وغيرها من أشكال التنمية في أقل البلدان نمواً. وبالتالي فإنه من الضروري زيادة المساعدة الإنمائية العامة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي لأقل البلدان نمواً أيضاً أن تعمل على تخفيض عبء الضرائب المفروضة على المزارعين، وتحديث الهياكل الزراعية، وتحرير شبكات التسويق، وتعزيز خدمات الدعم الزراعي، ومن ذلك البحوث وتدريب الموارد البشرية. وقال أحد وفود البلدان المتقدمة النمو إن الاتجاهات الرئيسية الأربعة في تنمية الزراعة في أقل البلدان نمواً ينبغي لها أن تكوين التنويع، وتحسين التمويل، واقتناء التكنولوجيا، وتكثيف البحوث.

٩- وأعرب عدد من وفود أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان عن الرغبة في رؤية الأونكتاد، المسؤول عن رصد تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، يواصل القيام بدور رئيسي في مجال نظر المجتمع الدولي في مسائل تتصل بأقل البلدان نمواً، وذلك عن طريق جملة أمور منها إقامة صلة بين المشاركة في التجارة والتنمية الدولية، وتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في تثبيت نفسها في الاقتصاد العالمي. ورحبت وفود من أقل البلدان نمواً ومن البلدان المتقدمة النمو بقيام الأمانة بتنفيذ البرامج القطرية المتكاملة الأولى وأعربت عن الأمل في أن تصل منافع هذه البرامج قريباً إلى غيرها من أقل البلدان نمواً. وأعربت وفود أقل البلدان نمواً عن رضاها عن الزيادة في المساهمات المقدمة للصندوق الاستئماني لأقل

البلدان نمواً الذي أنشأه الأونكتاد استجابة للاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر التاسع. هذه المساهمات التي تزيد الآن عن المبلغ الأولي المستهدف. وأعلنت وفود من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية تعهدات حكوماتها للصندوق. وأشارت عدة وفود إلى أنه فيما زادت نسبة أقل البلدان نمواً في مجال التعاون التقني للأونكتاد في عام ١٩٩٦ إلا أن هذه النسبة ليست كافية، ولا يزال من الضروري للأونكتاد أن يصمم المساعدة التقنية التي يقدمها تصميماً يراعي الحاجات المحددة لأقل البلدان نمواً. وأوضح وفد بلد من أكثر البلدان النامية تقدماً أن حكومته أنشأت برنامجاً للتعاون الثنائي لصالح لأقل البلدان نمواً الناطقة باللغة البرتغالية.

- - - - -